

آليات تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق النمو المتوازن في الاقتصاد الجزائري
**Mechanisms to Develop the Foreign Direct Investment to Achieve Balanced
 Growth in the Algerian Economy**

مقيديش فاطمة الزهراء¹،

Mekideche Fatima zohra¹,

¹ جامعة عبد الحميد بن باديس (مستغانم)، fmekidech1@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/11/13 تاريخ القبول: 2020/09/01 تاريخ النشر: 2020/09/28

ملخص:

أمام تدهور تحقيق التنمية المستدامة الذي تواجهه الدول النامية ومن بينها الجزائر أصبح من الضروري تعبئة جميع الموارد المحلية والأجنبية من أجل دفع عجلة الإنتاج وتمويل البرامج التنموية، ولهذا أصبحت الدول تعطي أهمية لرأس المال الأجنبي لسد فجوة التمويل المحلي، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة من طرف السلطات منذ فترة التسعينات والتي تضمنت تحرير واسع لحركة رؤوس الأموال إلى الجزائر وتطوير النصوص القانونية في هذا المجال يأتي هذا البحث للتأكد من أهمية رأس المال الأجنبي في تمويل الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2002-2018، حيث يجب إتباع الدولة لإستراتيجية فعالة لبناء الاقتصاد والاستفادة من التكنولوجيا الأجنبية بالإضافة إلى جذب أنواع معينة من الاستثمارات.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، رؤوس الأموال الأجنبية.

تصنيفات JEL: F21

Abstract:

Faced with the challenge of achieving sustainable development facing developing countries, including Algeria, It has become necessary to mobilize all domestic and foreign resources in order to accelerate production and finance development programs, This is due to the importance of foreign capital in bridging the domestic financing gap, and in light of the economic reforms adopted by the authorities since the nineties, which included wide liberalization of the movement of capital to Algeria and the development of legal texts in this field. This research comes to confirm the importance of foreign capital in financing the Algerian economy, by studying the role of foreign direct investment in activating economic growth in Algeria during the period from 2007-2017, Where the state must follow an effective strategy to build the economy and benefit from foreign technology in addition to attracting certain types of investments.

Keywords: Economic growth; foreign direct investment; foreign capital.

JEL Classification Codes: F21

¹ المؤلف المرسل: ، (مقيديش فاطمة الزهراء) ، الإيميل: fmekidech1@gmail.com

1-المقدمة:

أصبح للاستثمار الأجنبي مكانة بارزة في السياسات التنموية للبلدان التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي المتوازن ومن تم تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة، وهذا بالنظر لآثاره الإيجابية على تنوع القاعدة الإنتاجية وتحقيق الاندماج القطاعي وبالتالي تصحيح الاختلالات الهيكلية. نظرا لأن الاستثمارات المحلية لوحدها غير كافية على سد متطلبات الاقتصاد بسبب ضخامة رؤوس الأموال المطلوبة لتحقيق التنمية. فكان لزاما على هذه الدول الاستعانة برأس المال الأجنبي لسد الثغرات التنموية في مختلف القطاعات خاصة تلك التي تتطلب تكنولوجيا عالية وقدرات إنتاجية وفنية ضخمة مما يساهم في تحسين الموازنة العامة بإيراداتها ونفقاتها وبالتالي يتم تحقيق تنمية اجتماعية على المدى الطويل.

أهمية وأهداف الدراسة:

ومننا فإننا نسعى من خلال هذا البحث إلى:

- التعرف على الأساس النظري للاستثمار الأجنبي وتحديد آثاره التطبيقية؛
- معرفة مدى التوافق بين الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد و الطاقة الاستيعابية للاستثمار بالجزائر؛
- التعرف على آليات ترقية الاستثمار لتحقيق الاندماج والترابط القطاعي.

الإشكالية:

ما طبيعة علاقة التأثير القائمة بين النمو والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟

الفرضيات:

انطلاقا مما سبق نؤسس بثلاث فرضيتين التاليتين:

- الاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يخدم التنمية بالوجه المطلوب كونها استثمار غير موجّه.
- من أهم آليات ترقية الاستثمار إدخال أساليب تسويقية حديثة للترويج للبلد المضيف.

مناهج البحث وأدواته وإجراءاته:

استخدمنا في هذا البحث المنهج الوصفي للإلمام بالمفاهيم العامة للظاهرة من خلال تناول النظريات المفسرة لها، ثم دعمنا الجانب النظري بمجموعة من الإحصائيات الحديثة والمقدمة من هيئات وطنية ودولية معترف بها ومن قمنا بإسقاطها على الواقع الجزائري في الفترة 2002-2018 وتلبيها للتوصل لمسببات وفهم حيثيات الظاهرة وكيفية معالجتها معتمدين في ذلك على الأسلوب التليلي.

هيكل الدراسة:

قمنا بتناول الظاهرة ضمن المحاور الأساسية التالية:

دور الاستثمار بين النظرية الكلاسيكية ونيوكلاسيكية في تقيق النمو المتوازن.
حجم البرامج الاستثمارية الأجنبية ومجالاتها القطاعية وتوزيعاتها الفرعية.
تقديم بعض الاقتراحات في مجال الترويج لقدرات الجزائر في مجال الاستثمار وتيسير المناخ الاستثماري.

3-النتائج

تمثلت فيما يلي:

- مساهمة الاستثمار الأجنبي في تقيق النمو الاقتصادي يتطلب وجود مؤسسات تعمل بفعالية لتقليل تكلفة المعاملات.
- ضرورة تدخل الدولة من خلال التأثير على المؤسسات في توجيه الاستثمار بما يسمح بتقيق تنمية اقتصادية وخلق البيئة المشجعة لقيام الاستثمار.
- يجب التركيز على الاستثمار في القطاعات التكنولوجية والإنتاجية والاستفادة من الخبرات التكنولوجية والتسييرية أكثر من الصناعات الإستراتيجية .

4-المناقشة

المحور الأول: التحليل النظري للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ,
على الرغم من تضارب آراء الاقتصادي يؤول مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تقيق النمو الاقتصادي، إلا أن أغلبها تجمع على آثاره الإيجابية ومساهمته في تنشيط الاقتصاد تبعاً لنظرية النمو الاقتصادي. والتي تركز على مساهمة التكنولوجيا، الكفاءة والإنتاجية، التي يصطفاً معها الاستثمار الأجنبي في تفعيل النمو الاقتصادي (قيرة , اسماعيل آخرون؛، 2012، صف 105)

الفرع الأول: علاقة الاستثمار بالنمو حسب المدرسة الكلاسيكية

قامت النظرية الكلاسيكية في تليلها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس مجموعة من الفرضيات و هي: السوق الكاملة، المنافسة التامة، عدم تدخل الدولة وحرية تنقل حركة رأس المال و عناصر الإنتاج بين الحدود الجغرافية
ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعود بالمنافع على الشركات متعددة الجنسيات أكثر من تلك التي تعود على البلد المضيف. بالاستناد إلى مجموعة من المبررات وهي الآتي:

- تؤول الأرباح المحققة إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة؛

- عرقلة التنمية الشاملة في الدول المضيفة بسبب خلق أنماط جديدة من الاستهلاك لا تتلاءم ومتطلبات السياسات التنموية القائمة في هذه الدول؛
- تركيز الشركات متعددة الجنسيات على الصناعات الإستراتيجية بدلا من الأنشطة الإنتاجية. (نضار، إبراهيم، 2010، صف 146) (RICARDO, David, 2008, p. 133)

الفرع الثاني: علاقة الاستثمار بالنمو حسب النموذج النيوكلاسيكي.

ركزت النماذج النيوكلاسيكية على تحليل العوامل المسببة للنمو الاقتصادي، من بينها الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثلت المساهمة المباشرة التي قدمتها تلك النماذج في تحليل العلاقة بين نمو الناتج كتعبير عن النمو الاقتصادي، والزيادة في مدخلات عناصر الإنتاج وهي رأس المال، الأرض، العمل والتكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك في شكل نماذج قياسية للنمو وعلى هذا الأساس ركزت على كيفية ترشيد الموارد الإنتاجية لتزيك عجلة التنمية الاقتصادية في ظل المنافسة الكاملة للأسواق وتوافر المعلومات وثبات العائد بالنسبة للحجم، وقابلية رأس المال للتنقل بين مختلف الدول وفقا لاختلاف العائد على رأس المال. ويعتبر نموذج "سولو Solow" للنمو الاقتصادي أساس نظرية النمو عند النيوكلاسيكيين، فقد أضاف "Solow" عنصر التكنولوجيا كمتغير مستقل (خارجي) في معادلة النمو، ومن ثمة أمكن صياغة ذلك على النحو التالي: (نضار، إبراهيم، 2010، صف 145)

$$Y = A K^{\alpha} L^{\beta} F^{\gamma} Z^{\delta}$$

حيث أن:

(Y) تعني الإنتاج كتعبير عن النمو الاقتصادي.

(K) رأس المال المحلي.

(L) عنصر العمل.

(F) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل

(A) تشير إلى كفاءة الإنتاج بفعل التكنولوجيا.

(Z) تمثل العوامل الأخرى المؤثرة في الناتج مثل الصادرات، والواردات، والمتغيرات الوهمية.

من الفرضيات الأساسية التي قام عليها نموذج "سولو Solow" ما يلي:

- وفورات الحجم الثابتة لرأس المال والعمل الفعلي، هذا يعني أن إذا ضاعفنا كميات رأس المال والعمل الفعلي يتضاعف الإنتاج بنفس الكمية.
- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد السكان، التقدم الفني).

- تناسب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي مع معدل التقدم الفني أي أن عامل التكنولوجيا يمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل. (نضار، إبراهيم، 2010، صفّة 146)

المحور الثاني: حجم البرامج الاستثمارية الأجنبية ومجالاتها القطاعية وتوزيعها بالجزائر
اعتمدت الجزائر مقارنة جديدة للاستثمار تهدف إلى إحداث نمو اقتصادي بالتركيز على التغييرات الإجرائية والقانونية والتشريعية التي أحدثتها المراسيم التنفيذية والقوانين التي صدرت منذ العام 2001، وسمّلت بتنظيم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وإنشاء المجلس الوطني للاستثمار، وذلك بهدف توفير المناخ المناسب لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وبالتالي ما هو حجم تطور هذه الاستثمارات؟

الفرع الأول: حجم الاستثمارات الأجنبية للفترة 2002-2017 بالجزائر

الجدول رقم 1، تطور التصريحات بالاستثمار بالجزائر في الفترة 2002-2017

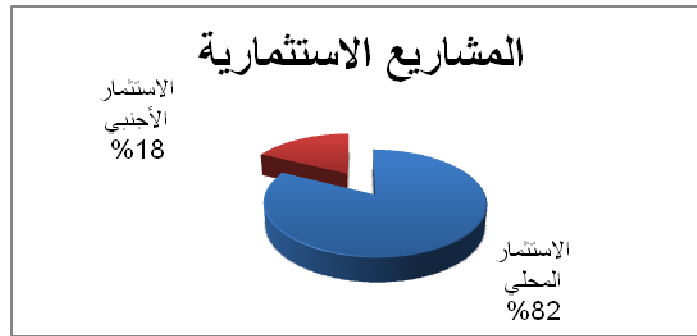
المبالغ: مليون دينار جزائري

القطاع	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القطاع العام	1.100.000	1.200.000	1.300.000	1.400.000	1.500.000	1.600.000
القطاع الخاص	1.700.000	1.800.000	1.900.000	2.000.000	2.100.000	2.200.000
المجموع	2.800.000	3.000.000	3.200.000	3.400.000	3.600.000	3.800.000

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018)

نستخلص من الجدول السابق أن المشاريع الاستثمارية من حيث طبيعتها تقسم إلى قسمين تشمل الاستثمار المحلي يعتمد على التمويل الداخلي، والاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد التمويل الخارجي، ويتوي هذا الأخير على الاستثمار المباشر من جهة و عقود شراكة بين المستثمر الوطني سواء كان عام أو خاص مع المستثمر الأجنبي من جهة أخرى ، ونوضح مبالغ المشاريع الاستثمارية من ناحية طبيعتها في التمثيل البياني الموالي:

الشكل رقم 1 تمثيل بياني يمثل التصريحات بالاستثمار بالجزائر في الفترة 2002-2017



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول.

من خلال تحليل الجدول السابق والشكل البياني نلاحظ أن مساهمة الاستثمار المحلي في الاستثمارات المصرح بها معتبرة حيث بلغت نسبة 82% من مجموع نسبة مبالغ الاستثمارات أي ما يقابل 2 519 831 مليون دينار جزائري موجهة إلى إنجاز 901 من المشاريع المصرح بها، ويرجع هذا إلى جملة المبالغ المخصصة في إطار سياسية الإنعاش الاقتصادي (2002-2017)، أما فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات فيمكن إبرازه في الجدول التالي:

الجدول رقم 2، توزيع المشاريع الاستثمارية المصرحة بالجزائر حسب القطاعات في الفترة 2002-2017

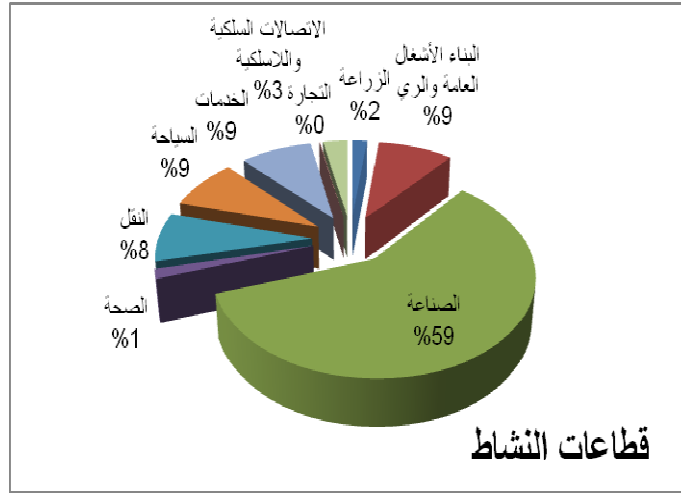
المبلغ: مليون دينار جزائري

القطاع	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية (%)	عدد المشاريع	المبلغ (مليون دينار جزائري)	النسبة المئوية (%)
الصناعة	1.940	1.240.000	22,4	1.940	1.240.000	22,4
البنية التحتية العامة	10.890	2.540.000	17,4	10.890	2.540.000	17,4
السياحة	13.080	290.000	3,6	13.080	290.000	3,6
التجارة	1.400	250.000	1,7	1.400	250.000	1,7
الزراعة	39.540	220.000	0,5	39.540	220.000	0,5
الخدمات	1.290	70.000	0,2	1.290	70.000	0,2
الطاقة	1.750	150.000	1,6	1.750	150.000	1,6
التعليم	3	400	0,001	3	400	0,001
الصحة، التعليم العالي والبحث العلمي	2	400	0,001	2	400	0,001
المجموع	83.330	5.500.000	100	83.330	5.500.000	100

المصدر: المرجع السابق

يتضح من الجدول أعلاه أن أكبر قيم الاستثمارات تركزت في قطاع النقل بمبلغ 1 164 966 مليون دينار جزائري، أي 8.15% من إجمالي المخصصات الاستثمارية مما وفر عدد معتبر من مناصب الشغل بلغ 158780 منصب ما يمثل نسبة 12.89% مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولكن قطاع الصناعة احتل المرتبة الأولى فيما يخص توفير مناصب الشغل بنسبة 43.73%. أما فيما يخص قطاعات الصحة والزراعة فقد خصصت لها مبالغ مالية جد ضئيلة 1% و2% على التوالي الرغم من أهمية هذه القطاعات في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة والتنمية الاجتماعية من جهة أخرى وهذا ما يظهره الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 2 تمثيل بياني حول نسبة المبالغ الاستثمارية المخصصة لكل القطاعات الاقتصادية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على معطيات الجدول

أما بخصوص التوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات في الفترة (2002-2017) يبرزها الجدول التالي:

الجدول رقم 3، مبالغ المشاريع الاستثمارية الأجنبية المصروح بها حسب الإقليم بالجزائر خلال الفترة 2002-

2017

المبلغ: مليون دينار

آليات تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق النمو المتوازن في الاقتصاد الجزائري

الأقاليم	عدد المشاريع	المبلغ	عدد الوظائف
أوروبا	472	1 148 208	78 415
فيما بينها الاتحاد الأوروبي	332	666 499	44 646
آسيا	114	169 732	11 761
الأمريكيين	18	68 813	3 737
الدول العربية	262	1 057 257	34 462
إفريقيا	6	39 686	609
أستراليا	1	2 974	264
متعددة الجنسيات	28	33 160	4 335
المجموع	901	2 519 831	133 583

المصدر: المرجع السابق

يوضح التوزيع الجغرافي للمشاريع المصرح بها خلال (2002-2017) انفراد الدول الأوروبية بأكبر غلاف مالي موجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمقدار 1.148.208 مليون دينار جزائري مع توفير أكبر فرص وظائف شغل مقدرة بـ 78.415 وظيفة في حدود 472 مشروع منها 332 مشروع لدول الإتحاد الأوروبي و غلاف مالي قدره 666.499 مليون دينار. في حين كان لإقليم الدول العربية غلاف مالي أقل قدر بـ 1.057.257 مليون دينار لإنجاز 262 مشروع مع خلق 34.462 منصب شغل. ويرجع تصدر أوروبا لحجم المبالغ المالية الموجهة للاستثمارات الأجنبية في الجزائر إلى الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر مع دول الإتحاد الأوروبي. ومن ثم نتساءل عن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنفذة من تلك المشاريع المصرحة بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؟.

الجدول رقم 4، حصيلة المشاريع الجديدة للاستثمار خلال الفترة 2018 (المبالغ مليون دينار)

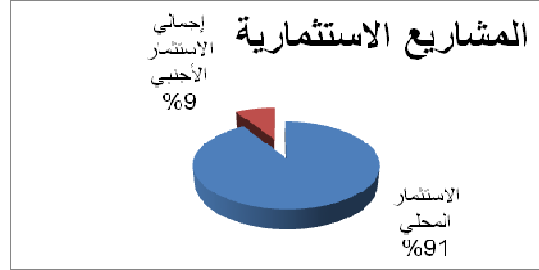
للمشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الاستثمار المحلي	4 105	99.5	1 530 299.00	91.3	133 666	93.3
إجمالي الاستثمار الأجنبي	20	0.5	145 850.00	8.7	9 654	6.7
المجموع	4 125	100	1 676 149	100	143 320	100

المصدر: المرجع السابق

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة الاستثمار الأجنبي جد ضئيلة والمقدرة بـ 0.5% بغلاف مالي قدر بـ 145.850.00 مليون دج و بلغ عدد الوظائف 9 654 وظيفة وهذا يشير إلى عدم إقبال المستثمرين الأجانب للجزائر بسبب مجموعة من العراقيل في المناخ الاستثماري منها العراقيل القانونية ومشاكل العقار، عدم الشفافية. كما أن معظم هذه المشاريع الجديدة هي في الصناعات

الإستراتيجية كقطاع المحروقات وليست في الصناعات الإنتاجية أو التحويلية. وبالتالي فلا يمكن التعويل على الاستثمار الأجنبي لوحده وهذه المعطيات والظروف لتنشيط الاقتصاد الجزائري. ويمكن تمثيل نسب الاستثمارات المصّرح بها وفق الشكل البياني التالي:

الشكل رقم 3 يمثل التصريفات الاستثمارية بالجزائر خلال الفترة 2018



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن نسبة المشاريع الاستثمارية لسنة 2018 انخفضت إلى النصف من 18% إلى 9% وهذا راجع للمشاكل الإدارية والسياسية بالإضافة إلى تراجع الأداء الاقتصادي وضعف دور المؤسسات تسيير الاستثمار مما أدى إلى عدم إقبال المستثمرين الأجانب. أما الاستثمار المحلي فقد ارتفع من 82% إلى 91%.

الجدول رقم 5، توزيع المشاريع الاستثمارية المصّرح بها بالجزائر حسب القطاعات في الفترة 2018

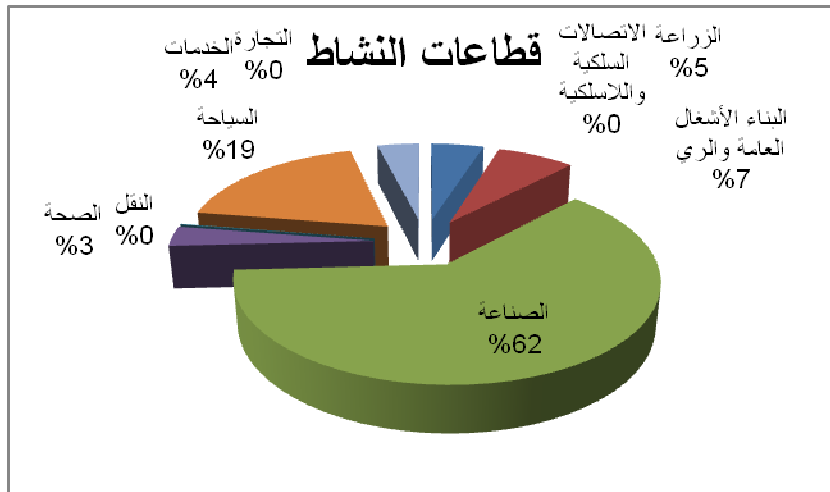
المبلغ: مليون دينار جزائري

قطاعات النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ	%	عدد الوظائف	%
الزراعة	226	5.48	82 833	4.94	9 292	6.48
البناء الأشغال العامة والري	927	22.47	121 535	7.25	12 300	8.58
الصناعة	2 293	55.59	1 038 684	61.97	92 211	64.34
الصحة	122	2.96	55 478	3.31	4 601	3.21
النقل	3	0.07	1 617	0.1	132	0.09
السياحة	299	7.25	310 079	18.5	17 407	12.15
الخدمات	255	6.18	65 923	3.93	7 377	5.15
التجارة	0	0	0	0	0	0
الاتصالات السلكية واللاسلكية	0	0	0	0	0	0
المجموع	4 125	100	1 676 149	100	143 320	100

المصدر: (الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2018)

الشكل رقم 4 نسبة مبالغ المشاريع الاستثمارية المصروفة بالجزائر حسب القطاعات في الفترة

2018



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول

يتضح من الجدول أعلاه والرسم البياني أن أكبر قيم الاستثمارات تركزت في قطاع الصناعة بمبلغ 1 038 684 مليون دينار جزائري، أي 55.59% من إجمالي المخصصات الاستثمارية مما وفر عدد معتبر من مناصب الشغل بلغ 92 211 منصب ما يمثل نسبة 64.34% مقارنة بالقطاعات الأخرى، وهذا بعدما كان قطاع النقل في السنوات السابقة يتقل الصدارة. ثم جاء في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة 22.47% وهذا راجع لأهمية هذا القطاع في تجسيد المشاريع التنموية والاجتماعية.

الفرع الثاني: حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الفعلية بالجزائر

ونظرا لجملة التغيرات الاقتصادية التي عاشتها الجزائر ظهرت الكثير من التعديلات في القانون المتعلق بالمحروقات، والتي كانت ترمي إلى تشجيع وتفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الإطار جاء قانون المحروقات رقم (07-05) الصادر في 2005/04/28 الذي ضم 115 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام القانون (14-86) المتعلق بأعمال التنقيب والبلات عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب.

وبفضل انفتاح قطاع المحروقات على الشركات الأجنبية تمكن هذا الأخير من استقطاب استثمارات أجنبية معتبرة مقارنة بباقي القطاعات الأخرى.

وفي هذا الإطار تم توقيع 10 عقود جديدة للاستكشاف مع شركاء أجنبية بقيمة استثمار 200 مليون دولار، تمكنت شركة سونطراك بالشراكة مع مؤسسات أجنبية من حفر 52 بئراً واكتشاف 8 آبار بين سنة 2001 كما يبينها الجدول التالي:

كما بلغت قيمة ما استثمر ما بين سنتي 1994 و2000 بـ 17,5 مليار دولار أمريكي 58% من هذا المبلغ بالعملية الصعبة.

كما تبين دراسات أخرى أن نسبة الاستثمار في المحروقات تمثل حصة الأسد بالنسبة لبعض الشركاء التجاريين الأساسيين كفرنسا بنسبة 60% وإسبانيا بنسبة 73%.

ومن بين عقود الشراكة في هذا المجال ما يلي: (الرسمية، 2005).

○ 8 عقود شراكة تخص 10 مناطق استغلال بمساحة 104.265 كم² ومبلغ إجمالي قدره 128 مليون دولار.

○ مشروع استثماري قدره 2,5 مليار دولار لحقل عين صالح للغاز قدرته 9 مليار م³ سنوياً.

○ مشروع الغاز المتكامل لإنتاج ونقل وتوزيع وتسويق الغاز مع إسبانيا بقيمة 3,6 مليار ،

○ مشروع عين أمناشيين شركتي سونطراك وشركة BPS Total باستثمار قيمته 1,7 مليار دولار.

○ مشروع هيليوم بسكيدة بالشراكة مع شركة (LINDE) 87% قدر بـ 60,2 مليون أورو، و طاقة إنتاجية قدرها 600 مليون من الهيليوم و50000 طن من الآزوت سنوياً.

○ مشروع التكرير بأدرار بقيمة 167 مليون دولار، مع الشركة الصينية (CNPC) بقدرته تكرير 300000 طن.

○ مشروع أنابيب نقل البترول لمنطقة حوض الحمرة- أرزيو، بقيمة 600 مليون دولار و طول 823 كلم، و3 م² طات للضخ،.

لقد ساهم النمو الاقتصادي الذي عرفتّه الصين في زيادة الطلب العالمي على البترول، فكان من أهم الأسباب التي أدت إلى الارتفاع المذهل لأسعار البترول التي وصلت إلى حد 50 دولاراً للبرميل الواحد سنة 2004، وقد استقبلت الجزائر خلال سنة 2004 استثمارات أجنبية مباشرة بلغت 6 مليار أورو منها أربعة مليار أورو في قطاع المحروقات ، مما يعني اتجاه أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى قطاع المحروقات.

ويعتبر قطاع الاتصالات من بين القطاعات غير النفطية التي استقطبت المستثمرين الأجانب، ونشير هنا إلى أن سوق الاتصالات في الجزائر لا يزال متسعا لاستثمارات كبيرة وذلك أن معدل الكثافة يقدر بنحو 06% خلال سنة 2002 و 10,2% خلال سنة 2003 كما أن عدد خطوط الهواتف يقدر بنحو 2,6 مليون خط ثابت فقط.

ويمكن الوقوف على أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة على النمو الاقتصادي، بالنظر إلى تأثيرها على التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت المعبر عن كل من الاستثمار المحلي

والاستثمار الأجنبي المباشر، و/ أو نسبتها إلى². والجدول التالي رقم (06) يوضح تطور رصيد تكوين رأس المال الثابت للجزائر خلال الفترة (2002-2017).

الجدول رقم 6، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر كنسبة من تكوين رأس المال %

الدول	2007-2002	2009	2010	2017	الفرق بين متوسط الفترة 2007-2002 وعام 2017
الجزائر	5,3	5,7	4,8	4,0	(1,3)
الدول النامية	13,0	10,3	10,3	8,5	(4,5)
العالم	13,1	9,6	9,6	9,2	(3,9)

المصدر: (تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2018)

وإن كان الجدول يظهر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر عرفت زيادة، إلا أن هذه الزيادة تبقى غير ذات دلالة بخصوص دور الاستثمارات الأجنبية في زيادة رصيد تكوين رأس المال.

المحور الثالث: آليات الترويج للاستثمار الأجنبي بالجزائر

الفرع الأول: السياسة التسويقية للترويج للمكان

يجب على القائمين على تطوير الاستثمار في الجزائر كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر القيام بمقاربة تسويقية تتمثل في "بيع صورة البلد" للمستثمرين الأجانب. فالهدف الأول لهذه الوكالات هو إقامة صورة إيجابية للبلد لدى المستثمرين الأجانب، ولن يتحقق هذا الهدف إلا بعد أن تقوم الوكالة مسبقا بأنشطة دقيقة وخاصة لانتقاء وال³ث عن المستثمرين المحتملين، وبعد أن ي⁴ضر هؤلاء المستثمرون تأتي مرحلة المتابعة والمرافقة والمساعدة التقنية لهم. لذلك فإن القيام ب⁵ملة ترويجية جيّدة يجب أن يقوم على مجموعة من الأسس :

3 - ت⁶سين صورة البلد المضيف لدى المستثمرين الدوليين من أجل إقناعهم بجدوى إقامة

مشاريعهم الاستثمارية في هذا البلد، و يتم ت⁷قيق هذا الهدف من خلال استخدام العديد من

وسائل الترويج نذكر منها: (A.SID Ahmed, abdelkader,, 2000, p. 121)

- الإشهار في جرائد الأعمال والمشاركة في التظاهرات والمعارض الخاصة بالاستثمارات؛

- إرسال بعثات ت⁸سيسية وإعلامية للصناعيين في بلدانهم؛

- تنظيم ملتقيات حول فرص الاستثمار في البلد المضيف.

أ. بعد ت⁹سين صورة الاستثمار في البلد يتوجب العمل على تسهيل ظروف استقبال وإقامة

الاستثمارات الأجنبية، وذلك بإقامة علاقات وثيقة وشخصية مع المستثمرين المحتملين.

كما يجب تطوير الخدمات المقدمة حتى تساهم في تقليص نفقات الدراسة للمستثمرين

الأجانب، ومن أهم هذه الخدمات تقديم المعلومات بشفافية وفي الوقت المناسب حول
الإمكانيات الاستثمارية المتوفرة في البلد المضيف، كما يجب أن تبتعد هذه المعلومات عن
الشمولية والعمومية. كما يجب تعريفهم ميدانيا بالمناطق الاستثمارية المستهدفة وإنشاء
لجان تسهر على مرافقتهم أثناء المراحل الأولى لتنفيذ مشاريعهم.

4- من أجل مضاعفة حظوظ² يتوجب علي² أن يضع أولويات انطلاقا من ت²ليل موضوعي
لوضعية السوق (ما هي الأجزاء من السوق الأكثر ر²دية مقارنة بما يتميز ب² من
خصائص؟) (في أي مجال ل² حظوظ أكبر لجذب حصة أكبر من المشاريع؟)، يمكن
ت²قيق عملية الاستهداف الفعال للمستثمرين الأجانب الذين تتلاءم مشاريعهم مع
الأهداف العامة للتنمية من خلال استخدام مصفوفة (SWOT) التي تسمح بت²ديد
بعض القطاعات الاقتصادية وبعض البلدان الأساسية التي من الممكن أن تأتي
للاستثمار. (A.Sid Ahmed, 2013, p. 122)

ويمكن تلخيص هذه الإجراءات في الجدول التالي:

الجدول رقم 7، أهم التقنيات التي تعتمدها وكالات ترقية الاستثمار من أجل جذب المستثمرين

أنشطة تحسين الصورة	البحث عن المستثمرين	الخدمات المقدمة للمستثمرين
- الإشهار في وسائل الإعلام العامة والمتخصصة -تنظيم تظاهرات إعلامية أو ملتقيات حول فرص الاستثمار -خلق وتطوير مواقع الانترنت للمشاركة في المعارض - تقديم ونشر مجلات أو وسائل إعلامية	- حملة الاتصال الالكتروني عبر البريد الالكتروني للمستثمرين -تنظيم عمليات ترويج تستهدف بعض المستثمرين - البحث المتخصص حول شركة (التقديم) - إنشاء موقع على شبكة الإنترنت	-تسهيل الحصول على الرخص -تقديم الاستشارة فيما يتعلق بالاستثمار(اقتراح مشاريع جديدة أو دراسات جدوى) -تقديم معلومات تخدم المستثمرين -تسهيل إقامة المشاريع - تقديم خدمات ما بعد تنفيذ الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على المعطيات السابقة

الفرع الثاني: عناصر نظام ترويج الاستثمار

الترويج يمثل نظاما يتشكل من عدة عناصر ذات تفاعل فيما بينها من أجل ت²قيق الهدف المشترك، والمتمثل في جذب الاستثمارات للبلد. وهذا ما يعني أن:

أن ت²قيق أهداف ترويج (الترقية) الاستثمار يتطلب قيام جميع عناصر النظام بوظائفها على أكمل وج² ونعرض من خلال الجدول الموالي الوظائف الممارسة من الأطراف المتدخلة في سوق الاستثمار. (A.Sid Ahmed, 2013, p. 133)

الجدول رقم 8، الوظائف الممارسة من طرف عناصر نظام ترقية الاستثمار

العناصر	الوظائف
إدارات الدولة	تقديم العقار
وكالات الترقية	المساعدة والمرافقة التقنية لملفات الاستثمار
البنوك والمؤسسات المالية	تقديم المساعدات
غرف التجارة والصناعة	مركز الاستقبال والإعلام
البلديات والجماعات المحلية	تمويل وهيئة البنى التحتية

Source: (Fabrice, Hatem, 2008, p. 142)

يتبين لنا من خلال الجدول السابق أن نظام ترقية الاستثمار يتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي: الدولة، وكالة ترقية الاستثمار ومجتمع الأعمال.

يتحدد نجاح وفعالية وكالة ترقية وتطوير الاستثمار بمدى تمكنها من الوصول لتدقيق

هدفها وبالتالي العديد من التساؤلات تطرح في هذا الصدد، نذكر منها:

- كيف نحدد ونرتب الأهداف؟ وما هي الوسائل الأكثر فعالية والوسائل التي يجب تجنب استعمالها عند القيام بالترويج؟؛
 - كيف يجب توجيه الوسائل لتدعيم الأنشطة والمؤسسات التي نملك فيها حظوظا أكبر لنجاح أنشطة الترويج؟؛
 - كيف يتم ضمان التنسيق بين عمل الوكالات المحلية على المستوى الوطني؟
- إن الإجابة على هذه التساؤلات من طرف مسؤولي الترويج على المستوى الوطني يسمح ببناء إستراتيجية وطنية ذات فعالية في تدعيم صورة البلد وجذب الاستثمارات الجديدة، ويقوم هذا العمل على استخدام أدوات وتقنيات التسيير الخاص المتعلق بتسويق المبيعات. كالتعاون مع مكاتب الدراسات الخاصة في إجراء دراسات السوق وإنجاز العمليات التسويقية باسمها. ففي العديد من البلدان برزت أهمية وضرورة تنسيق الجهود بين القطاع العمومي والقطاع الخاص، مع تمتع الوكالة بالاستقلالية الكاملة في تسييرها (سنغافورة، ماليزيا، أيرلندا).

الفرع الثاني: دور الانترنت في ترقية الاستثمار

- 1- يعتبر الترويج الإلكتروني عبر الإنترنت من أهم الأدوات المتاحة لهيئات تشجيع الاستثمار ولم يعد بالإمكان الاستغناء عنه للحصول على البيانات والخدمات رقميا، كما يعكس قدرة الوكالة على الاستجابة للطلبات التي ترد إليها، ونظرا لكل ذلك سنعمد من خلال الجدول الموالي لتشخيص دور الموقع الإلكتروني للوكالتين الجزائرية والتونسية لتدعيم

نقاط الضعف المسجلة في الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار قصد تداركها وتصحيحها
مستقبلا. (عيسى, حسام, 2015، صفحـة 223) (مصطفى , عبد اللطيف بلغور
سليمان, 2014).

الجدول رقم 9، مقارنة بين الموقع الجزائري والتونسي لترقية الاستثمار

وجه المقارنة	الموقع التونسي	الموقع الجزائري
التسمية وعنوان الموقع	وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي www.investintunisia.com	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi-dz.org
يتوجه الموقع	المستثمرين الأجانب	المستثمرين الأجانب والوطنيين
اللغة	عربية، فرنسية، إنجليزية، إيطالية، إسبانية، ألمانية، يابانية، صينية.	فرنسية.
تحديث الموقع	تحديث دوري ومستمر للموقع: متابعة التغيرات	عدم القيام بتحديث المعلومات المعروضة على الموقع: بعض المعطيات أكثر من سنتين دون تغيير.
المعلومات المتوفرة على الموقع وأهم خدماته	- يقدم الموقع معلومات عامة عن الاستثمار في تونس وعن الاقتصاد التونسي والحياة السياسية والاجتماعية كما يشير الموقع إلى القدرة التنافسية التي تحظى بها تونس مع إبراز أهم نقاط القوة المتمثلة في: موارد البشرية ذات الكفاءة والبنية التحتية العصرية ومناخ ملائم للاستثمار الأجنبي ووجود فرص استثمارية متعددة. - يقدم الموقع عناوين مفيدة عن الهياكل والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار أو عناوين السفارات التونسية بالخارج. - يبرز الموقع معلومات عن الشركات الأجنبية المستثمرة في تونس مع تقديم بعض الإحصائيات عن تطور حجم الاستثمار الأجنبي ويذكر أسماء أهم الشركات الكبرى المستثمرة في تونس. - يقدم الموقع بعض المعلومات (الوصفية) عن ظروف الاستثمار في بعض القطاعات: النسيج، الصناعات الغذائية، السياحة إلخ.	- يتضمن الموقع الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر كما يسمح للمستثمرين بطبع وثيقة التصريح بالاستثمار واستخراج وثيقة طلب المزايا ومعرفة طبيعة الوثائق الواجب أن يقدمها المستثمر في حالة طلب المزايا. - لا يقدم الموقع أية معلومات عن حجم الاستثمارات الوطنية والأجنبية ولا يشير كذلك إلى إبراز المزايا التنافسية للجزائر لا بصفة إجمالية ولا حسب القطاعات الاقتصادية. - يتضمن الموقع دليل الاستثمار الذي يقدم معلومات عامة عن نظام الاستثمار في الجزائر - فيما يتعلق ببرامج الخصخصة يحيلنا موقع الوكالة إلى موقع آخر هو موقع وزارة المساهمة وترقية الاستثمار الذي يحتوي على برامج الخصخصة. - يتضمن موقع الوكالة معلومات عامة أخرى كالاتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر لحماية الاستثمار.

المصدر: من إعداد الباحثة بعد الاطلاع على الموقع الإلكتروني لوكالتي ترقية الاستثمار في الجزائر وتونس من خلال مقارنتنا بين الموقع التونسي والموقع الجزائري يتبين لنا تفوق الموقع التونسي على نظيره الجزائري من حيث الخدمات التي يوفرها للمستثمرين وتفتتق على شريحة واسعة من

المستثمرين الأجانب. إذ يتوفر على ثمانية لغات بما فيها اللغة الصينية (تعتبر الصين من بين أهم البلدان المستثمرة في الخارج خلال السنوات الأخيرة) بالإضافة إلى أن الموقع يركز على إبراز القدرات التنافسية للاقتصاد التونسي (الانفتاح والقرب من الأسواق، حرية التجارة، الأداء الاقتصادي الجيد، القدرة التنافسية العامة والقدرة التنافسية القطاعية). ويشير الموقع إلى تأهيل الموارد البشرية والتوجه العام نـ 7 و تـ 7 تحقيق مجتمع المعرفة وأن الأجور ذات تكلفة تنافسية. (قيرة , اسماعيل آخرون، 2012، صفـ 11)

وقصد تأكيد المعلومات التي تقدمها الوكالة وتعزيز ثقة المستثمر الأجنبي تم التطرق إلى الدراسات التي أنجزتها مكاتب ذات خبرة عالمية مشهورة والتي تثبت بأن تونس تـ 7 تتل مرتبة جد متقدمة فيما يتعلق بقدرتها التنافسية في العديد من القطاعات مثل: مكونات السيارات والإلكترونيك، التعليب والصناعات الغذائية، النسيج والجلود، وقد تم تدعيم كل ذلك بوضع جدول للمقارنة حول مؤشر المر دودية، من أجل مقارنة التنافسية القطاعية في تونس في قطاعات (البرمجيات، المكونات الإلكترونية، التعليب بالبلاستيك، الملابس والنسيج . مع عدد من البلدان الأوربية).

إن قيام الموقع التونسي بتقديم معلومات عن الشركات الأجنبية المستثمرة فيها وتقديم إحصائيات عن تطور حجم الاستثمار الأجنبي الذي تقوم بـ 7 كبرى هذه الشركات يسمح بتعزيز مصداقية الخطاب الرسمي ويزيد من اهتمام المستثمرين الآخرين لاكتشاف فرص الاستثمار المتاحة.

هذا فيما يتعلق بالموقع التونسي، أما فيما يتعلق بالموقع الجزائري فإنـ 7 لا يتوفر على العديد من المعلومات مثل إحصائيات الاستثمار الأجنبي وتوزعها حسب القطاعات الاقتصادية والبلدان الأجنبية. وفيما يتعلق بعرض فرص الاستثمار فيرتبط موقع الوكالة بموقع آخر هو موقع السفارة الجزائرية في بروكسل ببلجيكا، وكأن السفارة هي المكلفة بتسويق الفرص الاستثمارية، ومن أجل إبراز القدرة التنافسية للجزائر تم عرض تكلفة عوامل الإنتاج التي نرى أنها غير مفيدة كثيرا للمستثمرين الأجانب، طالما لم يتم مقارنتها مع الدول الأخرى (على الأقل الدول المجاورة). كما لم يتم تـ 7 تحديث المعطيات الخاصة بالتكاليف.

5- الخلاصة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر المنتج الذي يسمح بخلق الثروة وتنويع الإنتاجية، وبمعنى آخر فهو المحرك الفعال للآلة الاقتصادية. لذلك يجب تهيئة مناخ استثماري ملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية التي تتلاءم وطبيعة الاقتصاد الوطني . كما أن عامل القرب الجغرافي بيننا

وبين دول الأوروبية لم يلعب الدور الذي لعبه² القرب بين اليابان ودول جنوب وشرق آسيا من نقل للتكنولوجيا والاستثمارات المباشرة.

نتائج الب²ث:

- ت²ققنا من صحة الفرضية الأولى :
 - الاستثمار الأجنبي في الجزائر لا يخدم التنمية بالوج² المطلوب كون² استثمار غير موج².
 - وهذا لأن رغم الشركات الأجنبية حققت أرباحا كبيرة في الجزائر إلا أنها قامت بت²ويلها إلى بلدانها الأصلية ففي سنة 2005 حول ما قيمته² 4590 مليون دولار أميركي من الأرباح وفي سنة 2007 وصلت إلى 10 مليار دولار وإذا قارنا هذه الوضعية بما تقوم به² الشركات الأجنبية في الصين التي تستقبل 50 مرة حجم الاستثمار الأجنبي في الجزائر ويبلغ مخزون² فيها 100 ضعف مخزون² في الجزائر فإن حجم الأرباح المحولة فيها خلال 2001-2005 بلغ 50 مليار دولار أي بعدل 10 مليار دولار سنويا، وهذا ما يؤكد لنا الحجم الكبير للأرباح التي تقوم الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بت²ويل² إلى الخارج مقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.
 - كما ت²ققنا من الفرضية الثانية - من أهم آليات ترقية الاستثمار إدخال أساليب تسويقية حديثة للترويج للبلد المضيف- لأن حتى يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في ت²قيق النمو الاقتصادي يجب وجود مؤسسات تعمل بفعالية لتقليص تكلفة المعاملات والترويج لصورة البلد المستقطب .
- الاقتراحات:
- يجب على الدولة توفير حدود دنيا من البنية الت²تية للتنمية وحد أدنى من المستوى التعليمي والتكنولوجي. لأن البلدان التي استفادت من الاستثمار الأجنبي المباشر كالصين وماليزيا مثلا تمكنت من ذلك بفضل ت²رير اقتصادها تدريجيا ومن خلال التوفيق بين الفرص المتاحة لها في الأسواق العالمية وبين وضعها لإستراتيجية نمو تقوم على تعبئة طاقات المؤسسات والمستثمرين المحليين .
 - هذا إضافة إلى ضرورة تدخل الدولة من خلال التأثير على المؤسسات في توجيه² الاستثمار بما يسمح بت²قيق تنمية اقتصادية وخلق البيئة المشجعة لقيام الاستثمار.

6- المراجع :

1- باللغة الفرنسية:

Les ouvrages :

- A.Sid Ahmed;. (2013). *Developpement sans croissance l'experience des économies pétrolière du. paris: publised.*
- Ahmaed, A. S. (2015). *un projet pour l'algérie: éléments pour un réel partenariat euro - méditerranéen. paris: publisud.*
- David, Ricardo. (2008). *The Principales of Political economy and Taxation.* london: centre de recherche international.
- Fabrice, Hatem. (2008). *Investissement international et politique d'attractivité.* paris.

Articles:

- A.SID Ahmed, abdelkader;. (2000, juillet). Le Paradigme rentier en question: l'experience des pays arabes producteurs de brut, analyse et élément de stratégie. *tiers Monde N° 163.*

2- باللغة العربية

المؤلفات:

- اسماعيل قيرة وآخرون. (2012). *مستقبل الديمقراطية في الجزائر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.*
- عيسى, حسام;. (2015). *نقل التكنولوجيا الشركات المتعددة القوميات. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.*
- نضار, إبراهيم. (2010). *التجربة التركية في تنمية الصادرات والدروس المستفادة. القاهرة: مركز البحوث والاستشارات جامعة عين شمس.*

مقالات علمية:

- مصطفى , عبد اللطيف بلغور سليمان;. (2014). *تدنيات العولمة المالية للمصارف العربية واستراتيجيات مواجهتها مع الاشارة للقطاع المصرفي الجزائري. ملتقى حول المنظومة المصرفية والتدنيات الاقتصادية واقع وتدنيات. جامعة الشلف.*

القوانين والمراسيم:

- الجريدة الرسمية. (19 07, 2005). القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28/04/2005 المتعلق بقانون المحروقات.
هيئات دولية:
- (2018). تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية. الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وإتتمان الصادرات.
المواقع الالكترونية:
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (2018). تاريخ الاسترداد 28 02, 2018، من www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement